J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 9(9): 691- 700, 2018

The Role of Local Community Development Associations in Facing Poverty in Some Villages in Kafr El-Sheikh Governorate

Tiesseer K. Bazina

Rural Community Research Department, Agricultural Extension & Rural Development Research Institute, ARC.

This article was CHECKED against plagiarism using TurnitIn software

دور جمعيات تنمية المجتمع المحلى فى مواجهة مشكلة الفقر ببعض قرى محافظة كفر الشيخ

تيسير قاسم بازينة

قسم بحوث المجتمع الريفى – معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية – مركز البحوث الزراعية

الملخـص

استهدف البحث التعرف على مستوى إستفادة أرباب الأسر الريفية الفقيرة من الأنشطة الإقتصادية ، والصحية ، والتعليمية ، والبيئية ، والإجتماعية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر، والتعرف على الأهمية النسبية لهذه الأنشطة الخمس المدروسة ، والتعرف على المعوقات التى تحد من استفادة أرباب الأسر الريفية الفقيرة من هذه الأنشطة ، ومقترحاتهم للتغلب على هذه المعوقات. وقد أجرى هذا البحث على عينة عشوائية منتظمة قوامها 114 رب أسرة تمثل 10 % من إجمالى أرباب الأسر الفقيرة المسجلين بسجلات جمعيات تنمية المجتمع المحلى بالقرى الثلاث المدروسة ، وتم جمع البيانات البحثية خلال شهرى أغسطس وسبتمبر عام 2017 م بالمقابلة الشخصية بإستخدام استمارة الإستبيان ، واستخدم فى عرض و تحليل النتائج التكرارات ، والنسب المئوية ، والمتوسط الحسابى ، والمتوسط الحسابى المرجح ، ومعامل الثبات الفا كرونباخ .

وتوصل البحث إلى النتائج التالية : 1- أوضحت النتائج أن 52.6 % ، 59.6 % ، 66.7 % ، 51.8 % ، 62.3 % من أرباب الأسر الريفية الفقيرة يرون أن استفادتهم من الأنشطة الإقتصادية ، و الصحية ، والتعليمية ، والبيئية ، والإجتماعية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر تقع فى الفئة المنخفضة على الترتيب. 2- أمكن ترتيب الأنشطة المدروسة التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابى المرجح على النحو التالى : الأنشطة الإقتصادية (1.93) درجة ، تليها الأنشطة الصحية (1.88) درجة ، ثم الأنشطة التعليمية (1.82) درجة ، تليها الأنشطة البيئية (1.80) وأخيراً الأنشطة الإجتماعية (1.69) درجة . 3- أن أهم المعوقات التى تحد من استفادة أرباب الأسر الريفية الفقيرة من الأنشطة التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر كانت على الترتيب : قصور ميزانية الجمعية عن الوفاء بإحتياجات الفقراء 68.4 % ، وعدم قيام الجمعية بفتح فصول لمحو امية غير المتعلمين من الفقراء 61.4 % ، وعدم كفاية الخدمات الصحية التى تقدمها الجمعية 54.4 %.4- أن أهم مقترحات أرباب الأسر الريفية الفقيرة للتغلب على المعوقات التى تحد من استفادتهم من تلك الأنشطة كانت على الترتيب : دعم القدرات المالية للجمعية من قبل الحكومة والأهالى لتمكينها من مساعدة الفقراء والقضاء على مشكلة الفقر 84.2 % ، وتشكيل لجان لتحديد المستحقين لدعم ومساعدات الجمعية وتحديد إحتياجاتهم الفعلية 80.7 % ، وعمل مشروعات تدر دخل للجمعية وللفقراء وتتناسب مع احتياجاتهم وإمكانياتهم 77.2 % .

المقدمة والمشكلة البحثية

لا جدال فى أن الحضارة المصرية قامت على الزراعة حيث كانت ولا زالت الركيزة الأساسية للإقتصاد القومى المصرى ، ذلك لأن الزراعة هى المهنة الرئيسية لغالبية السكان الريفيين ، والذين يمثلون بدورهم غالبية سكان المجتمع المصرى حيث يعيش بالريف المصرى قرابة 57 % من إجمالى سكان الجمهورية ، ويلعب إنتاجه دوراً هاماً فى الإقتصاد الوطنى ، حيث يساهم القطاع الزراعى بحوالى 25 % من الناتج المحلى الإجمالى ، وبحوالى 36 % من إجمالى الصادرات ، ويعمل به 34 % من إجمالى القوة العاملة المصرية ، بالإضافة إلى مسئوليته عن إعالة نحو 55 % من إجمالى السكان فضلاً عن مسئوليته فى تحقيق الأمن الغذائى القومى وتوفير العديد من الخامات الرئيسية اللازمة لعدد من الصناعات الهامة ، كما يمثل الريف المصرى قاعدة استهلاكية كبيرة للمنتجات المحلية بحكم كونه يحوى النسبة الغالبة من السكان (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، 2010) .

وعلى الرغم من أن الريف المصرى يمتلك أهم موارد التنمية البشرية والطبيعية إلا أنه عانى لفترات طويلة من الزمن من الفقر والحرمان واستنزاف موارده البشرية والطبيعية مما ساهم فى زيادة إفقار المجتمعات الريفية وكان سبباً رئيسياً فى إعاقة التنمية على المستوى القومى . فالفقر يمثل عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة والنمو الإقتصادى كما يمثل تهديداً للأمن والإستقرار السياسى والإجتماعى، حيث يشكل أرضاً خصبة للتعصب والمعارضة المتطرفة ضد الدولة نفسها.

ومما يوضح حجم مشكلة الفقر فى مصر بصفة عامة والمجتمع الريفى بصفة خاصة ما جاء فى الإحصائيات من تزايد نسبة الفقراء فى مصر من حوالى 20.1 % من مجموع السكان خلال الفترة 2001 – 2002 إلى حوالى 21.6 % من مجموعهم خلال الفترة 2008 – 2009 أى بمعدل تزايد 7.5 ، كما تزايدت نسبة السكان الأشد فقراً (الفقراء المدقعون) من حوالى 5.8 % من مجموع السكان خلال الفترة 2001 – 2002 إلى حوالى 6.1 % من مجموعهم خلال الفترة 2008 – 2009 بمعدل تزايد بلغ نحو 5.2 % (معهد التخطيط القومى بالتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، أعداد مختلفة) كما تزداد نسبة الفقراء والفقراء المدقعون فى ريف الجمهورية عن الحضر حيث تمثل كل منهما نحو 28.9 % ، 8.5 % فى الريف فى حين تمثل حوالى 11 % ، 2.6 % فى الحضر على الترتيب استناداً لبيانات عام 2008 – 2009 (معهد التخطيط القومى بالتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، 2010) . وبلغت نسبة الفقراء فى مصر 26.3 % من إجمالى الأسر المصرية خلال الفترة 2012 – 2013 مقابل 25.2 % خلال الفترة 2010 – 2011، فى حين بلغت نسبة الفقراء المدقعين حوالى 4.4 % من الأسر خلال الفترة 2012 – 2013 ، وتزداد نسبة الفقر فى الريف عنها فى الحضر حيث بلغت نسبة الفقراء فى الريف المصرى 33.4 % من الأسر وكانت 18.7 % فى الحضر (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، 2013) مما سبق يتضح أن الفقراء فى مصر فى ازدياد مستمر، وأن غالبيتهم يعيشون بالمجتمعات الريفية حيث تزداد نسبة الفقراء فى الريف عن الحضر مما يترتب عليه عجز نسبة لا يستهان بها من أفراد المجتمع الريفى عن إشباع حاجاتهم الأساسية والضرورية لهم ولأسرهم.

وهناك محاولات كثيرة لتطبيق سياسات تنموية تعمل على إشباع حاجات الأفراد إلا أن هذه الجهود تحقق نفع للطبقات العليا والوسطى فى المجتمع فى حين أنها تساعد الفقراء بدرجة قليلة أو لا تساعدهم على الإطلاق بل قد تلحق بهم ضرراً بالغاً ، لأنها غالباً ما تركز على التطور الحضرى والصناعى وتهمل احتياجات فقراء الريف مما يؤدى إلى تدهور أحوال الفقراء (خميس، 2001 :3) وفى هذا السياق ترى "ماجدة قطب وآخرون " (2008) أنه فى ظل برامج الإصلاح الإقتصادى والخصخصة تعثرت خطط التنمية مما أدى إلى ارتفاع أعداد الفقراء ، وازدياد إفقار الريفيين من خلال التوجه إلى آليات السوق الحر وخفض الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى ، وعدم توفر الحد الأدنى من الحماية للريفيين من مخاطر احتكار الشركات للأسواق .

ومع تزايد معدلات الفقر فى مصر وتقلص دور الدولة فى علاجه كان لا بد من وجود جهة أخرى تساند الجهات الحكومية وتكمل دورها لمواجهة الفقر والحد منه ، وتعمل على تلبية احتياجات الأفراد المتزايدة ويطلق على هذه الجهة منظمات المجتمع المدنى بما تشمله من منظمات أهلية غير حكومية ، ونقابات وتنظيمات مهنية ، واتحادات عمالية ، وأحزاب سياسية وغيرها، فمع زيادة تعقيدات الظروف الحياتية ازدادت احتياجات أفراد المجتمع وأصبحت فى تغير مستمر، ولم تعد الدولة قادرة على توفير احتياجات الأفراد وذلك لإتساع الفجوة بين موارد الحكومة وإحتياجات الشعب ولذلك كان التعاون ما بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية غير الربحية مع بعضهم البعض هو شرط ضرورى لإحداث التنمية ، وفى أحيان كثيرة يعد دور هذه المنظمات الأهلية دوراً سابقاً وليس دوراً تكميلياً فى معالجة بعض القضايا الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وغيرها وأصبح يضع خططاً وبرامج تنموية تحتذى بها الحكومات (نجوى سمك وعابدين ، 2003 : 44).

فالمنظمات غير الحكومية هى البديل عن قصور إمكانيات الدولة عن أداء الخدمات الأساسية ، وهى وسيلة لمواجهة الأثار السلبية لسياسات الإصلاح الإقتصادى وتحرير قوى السوق والخصخصة ، وهى وسيلة فعالة لتجميع وإحتواء المشاركة الشعبية وتدعيم عملية التنمية (أمانى قنديل ، 1995 : 47 – 77). ولقد أوضح "العزبى والهلباوى" (2002 : 3) أن المنظمات الأهلية غير الحكومية قد دعمت التنمية عموماً والتنمية الريفية بصفة خاصة فى معظم دول العالم وذلك نظراً للميزة النسبية التى تتميز بها تلك المنظمات عن المنظمات الحكومية والمتمثلة فى تصميمها وتنفيذها للبرامج التنموية على نحو مبتكر ومرن وسريع الاستجابة لمواجهة الإحتياجات المحلية فى مجالات التنمية الريفية ، ولأنها غالباً ما تضرب بجذورها فى فئات سكانية تعانى من نقص فى الخدمات يصعب الوصول إليها عن طريق القنوات الحكومية.

وإذا كانت الحاجة إلى المنظمات غير الحكومية بأنشطتها ومجالات عملها المختلفة أمراً ملحاً فالحاجة إليها فى الريف أكثر إلحاحاً وذلك لما تتميز

به هذه المنظمات من المرونة بالإضافة إلى أنها تقوم على سد الإحتياجات الفعلية للمجتمع الذى توجد فيه ، فضلاً عن الثقة التى تتميز بها والتى يفتقدها الكثير من الناس فى المنظمات الحكومية . (Bhaskar,Geethakutty, 2001 : 52)

من أجل ذلك أنشئت فى الريف المصرى العديد من المنظمات الأهلية الريفية غير الحكومية على أيدى المستنيرين من أبنائه ، بهدف مساعدة الريفيين على تحسين مستوى معيشتهم وتطوير مجتمعهم من خلال تأديتها لمشروعاتها وأنشطتها المتنوعة . (البنك الدولى ، 1997).

وتعتبر جميعات تنمية المجتمع المحلى من بين المنظمات الأهلية الريفية غير الحكومية التى يسعى إلى تكوينها سكان المجتمعات المحلية الريفية ، ويتولى فيها الأهالى بأنفسهم تحديد إحتياجاتهم وترتيب أولويات هذه الإحتياجات ووضع المشروعات الكفيلة بتحقيقها ، ولهذا فهى منظمات فاعلة تتولى نشر مفاهيم التنمية ، وتعمل فى نفس الوقت على تحقيق التطور فى النواحى الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والصحية ، والأكثر من ذلك أن الحكومة بدأت تشجع وتدعم هذه الجمعيات والتى ترى فيها آلية لإدارة الأزمات الإجتماعية والإقتصادية المتفاقمة فى الريف (أمانى قنديل وسارة بن نفيسة ، 1995 : 290). هذا فضلاً عن أنها تعتبر من أهم الدعائم التى ترتكز عليها الدولة فى مساعدة الفئات الأشد فقراً فى الريف المصرى من خلال البرامج والأنشطة الإقتصادية والتعليمية والصحية وأنشطة الرعاية الإجتماعية التى تقدمها لهذه الفئات لتحسين نوعية حياتهم (دعاء عبد الخالق وآخرون ، 2014 : 604).

مما سبق يتضح أن الريف المصرى ما زال يعانى من الفقر، وما زال يحظى بالعدد الأكبر من الفقراء الذين يزدادون فقراً مع الزمن ، والذى يمثل استمرار فقرهم تهديداً لأى جهود تبذل من أجل التنمية ، وأن الجهود الحكومية وحدها لا تستطيع التصدى للفقر والمشكلات المترتبة عليه ، ولهذا ظهرت الحاجة إلى التعاون بين المنظمات الاهلية غير الحكومية والقطاع الحكومى والقطاع الخاص للقضاء على الفقر فى الريف المصرى وما يترتب عليه من مشكلات ، لذلك كان من الضرورى اشتراك المنظمات الاهلية غير الحكومية فى مكافحة الفقر والقضاء عليه ، ومن بين المنظمات الاهلية غير الحكومية ومن أهمها وأكثرها انتشاراً جمعيات تنمية المجتمع المحلى الريفى لكونها الأكثر إحساساً واستشعاراً بإحتياجات الريفيين ، والأكثر قدرة على الوصول إلى فقراء الريف ، والأكثر قدرة على تعبئة الموارد المحلية وتنظيم الجهود التطوعية لمواجهة مشكلة الفقر ومساعدة الفقراء الريفيين ، والأكثر قدرة على إيجاد حلول مبتكرة لمشكلة الفقر بالإضافة إلى مرونة وحرية العمل بها حيث تتميز بإمكانية تغيير وتعديل اللوائح والنظم التى تحكم سير العمل وفقاً للإحتياجات القائمة ، ولكل هذا اعتبرت جمعية تنمية المجتمع المحلى الريفى واحدة من الآليات الرئيسية لمكافحة الفقر فى الريف المصرى لما تقوم به من أنشطة إقتصادية وصحية وتعليمية وبيئية واجتماعية للتخفيف من معاناة فقراء الريف بل وتحريرهم من الفقر . وعليه فأن هذا البحث يسعى للإجابة على التساؤلات الآتية:

1) ما هو مستوى استفادة أرباب الأسر الريفية الفقيرة من كل من الأنشطة الإقتصادية ، و الصحية ، و التعليمية ، و البيئية ، و الإجتماعية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى المدروسة لمواجهة مشكلة الفقر ؟
2) ما هى أكثر الأنشطة الخمس المدروسة استفادة بالنسبة لأرباب الأسر الريفية الفقيرة ؟
3) ما هى المعوقات التى تحد من استفادة أرباب الأسر الريفية الفقيرة من الأنشطة التى تقوم بها جميعات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر ؟
4) ما هى مقترحات أرباب الأسر الريفية الفقيرة للتغلب على المعوقات التى تحد من استفادتهم من الأنشطة التى تقوم بها جمعيات المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر ؟

أهـــداف البحـــث

فى ضوء مشكلة البحث السابق عرضها تحددت أهدافه فيما يلى:

1- التعرف على مستوى إستفادة أرباب الأسر الريفية الفقيرة من الأنشطة الإقتصادية ، والصحية ، والتعليمية ، والبيئية ، و الإجتماعية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر.
2- التعرف على الأهمية النسبية للأنشطة الخمس المدروسة التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر.
3- التعرف على المعوقات التى تحد من استفادة أرباب الأسر الريفية الفقيرة من الأنشطة التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر.
4- التعرف على مقترحات أرباب الأسر الريفية الفقيرة للتغلب على المعوقات التى تحد من استفادتهم من الأنشطة التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر.

الإستعـراض المرجعـى

تعمل المنظمات الاهلية غير الحكومية كقوى هامة وفاعلة ودافعة لتطوير وتنمية المجتمعات المحلية حيث أنها تأخذ دور الشريك فى تبنى القضايا القومية الهامة وتساهم فى تبنى منظومة تكامل الأداء والأدوار لتطوير التنمية البشرية ذات البعد المثلث (تعليم – صحة – دخل) وتطوير هذه المنظومة بالتنسيق مع الأجهزة الرسمية فى مواجهة الفقر والجهل والمرض (الإمام، 2006).

ويرى "الحيدرى" (غير مبين التاريخ) أن هناك عدة تعاريف لمفهوم المنظمات الاهلية غير الحكومية ويمكن حصر هذه التعاريف فى ثلاث مجموعات ، وهى تعاريف اقتصادية وهى تركز على أن هذه المنظمات لا تستهدف تحقيق ربح ، وتعاريف اجتماعية حيث تركز هذه التعاريف على أن هذه المنظمات تعتمد على التطوع وتحقيق أهداف إجتماعية مع ديمقراطية الإدارة ، وتعاريف قانونية وهى مجموعة التعاريف التى تضعها القوانين فى كل دولة وفقاً لظروفها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وفى ضوء ما سبق فإن هناك أربع سمات رئيسية للمنظمات غير الحكومية هى : التطوعية ، والإستقلالية ، وعدم استهداف الربح ، وعدم القيام بالخدمة الشخصية للقائمين على إدراتها وإنما لأعضاء المجتمع.

وقد بدىء فى إنشاء جمعيات تنمية المجتمع الريفى (كمنظمات غير حكومية) مع بداية الخطة الخمسية 60 – 1965 لتكمل وتدعم الجهود التى تقوم بها الوحدات الإجتماعية القروية الحكومية فى التنمية الريفية بحيث تتكامل فى ذلك الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية (محرم ، 1990 : 62).

وتعرف جمعيات تنمية المجتمع المحلى وفقاً للمادة 1 من القانون 32 لسنة 1964 بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة بأنها " كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أشخاص أو من أشخاص اعتباريين بغرض غير الحصول على ربح مادى " (وزارة الشئون الإجتماعية ، 1964 : 27).

ويعرف "رميح ومحمود" (2002 : 3) جمعيات تنمية المجتمع المحلى على أنها " منظمات تشرف عليها وزارة الشئون الإجتماعية والتى ينشئها الأهالى فى مجتمعاتهم لتوفير ما يحتاجونه من خدمات لمواجهة ما يعانونه من مشكلات وتمثل تلك الجمعيات حلقة الوصل بين الجهود الأهلية والجهود الحكومية ، وتعبر بالضرورة عن رغبات وحاجات المجتمع المحلى وترجمتها لأهداف واقعية تحقق الرفاهية لأفراده ".

هذا وتعتبر نظرية "عدم التجانس الإجتماعى "من أهم النماذج النظرية التى يمكن الاستفادة بها فى فهم وتفسير أسباب نشأة المنظمات غير الحكومية وتطورها والتى تستند على أن حدوث أى تغييرات إجتماعية أو اقتصادية أو ديموجرافية فى المجتمع تؤثر على تنوع السكان وخصائصهم من جهة وتنوع احتياجاتهم من جهة أخرى (أى تحول المجتمع وانتقاله من التجانس إلى عدم التجانس) وتؤدى إلى إشاعة مناخ من عدم التنظيم بين أفراد المجتمع ، مما يدفع المجتمع إلى العمل معاً لتحقيق تنظيمه وتوازنه ، من خلال إنشاء منظمات غير حكومية (الهلباوى ، 1998 : 48 – 55).

وفى ضوء ذلك يمكن القول بأنه فى ظل مجتمع بسيط ومتجانس " متشابه " تكون العلاقات بين أفراده علاقات أولية تسودها روح التكامل والتعاون ، وتكون احتياجات أفراده متشابهه ومحدوده وبسيطة ويستطيع المجتمع إشباعها ، ومع تحول المجتمع من المتجانس البسيط إلى اللامتجانس " المعقد " فإن العلاقات السائدة بين أفراد المجتمع تتحول من العلاقات الأولية إلى العلاقات الثانوية كما أن احتياجات أفراد المجتمع تتعدد وتتنوع نتيجة لتنوع واختلاف أفراده ، كما تصبح الدولة عاجزة عن إشباع تلك الإحتياجات المتعددة من حيث الكم أو النوع ، ولكى يصل المجتمع إلى التوازن فإنه لا بد أن يتحد ويتعاون أفراده ويساهم كل منهم بقدراته ومهاراته التى تختلف من شخص لآخر فى ظل مجتمع اللاتجانس فى العمل على إشباع احتياجاتهم واحتياجات أفراد المجتمع ومن هنا تنشأ المنظمات الأهلية كوسيلة لإشباع الإحتياجات المتنوعة والمتعددة التى يخلقها تحول المجتمع من التجانس إلى اللاتجانس وهذا يعطى تفسير لازدياد حجم المنظمات الأهلية فى المناطق الحضرية " المعقدة " عنها فى المناطق الريفية ، وفى المجتمعات المتقدمة عنها فى المجتمعات المتخلفة .

ويعد الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة ، اقتصادية وإجتماعية وربما سياسية وتاريخية ، ويختلف مفهوم الفقر بإختلاف البلدان والثقافات والأزمنة ، إلا أنه من المتفق عليه أن الفقر هو حالة من الحرمان المادى التى تتجلى أهم مظاهرها فى انخفاض الإستهلاك الغذائى كماً ونوعاً وتدنى الحالة الصحية والمستوى التعليمى والوضع السكنى والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الإحتياطى أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات (البنك الدولى ، 1992 : 29 – 30).ويرى "عبد الجواد" (1983 : 10) أن الأسرة الفقيرة هى التى لا يكفى دخلها للحصول على الضروريات الأساسية اللازمة للحفاظ على المستوى اللائق للحياة.

ويوجد ثلاثة أنواع من الفقراء فى مصر بحسب مستويات الفقر وهم : فقراء الفقر المدقع وهم الذين لا يمكنهم الحصول على الإحتياجات الغذائية الأساسية ، وفقراء الفقر المطلق وهم الذين يكون إنفاقهم أقل من اللازم لتغطية الحد الأدنى المطلق للإحتياجات الغذائية وغير الغذائية ، والنوع الثالث هم أشباه الفقراء وهم الذين يغطى إنفاقهم بالكاد الإحتياجات الغذائية الأساسية ،

والقليل من الإحتياجات غير الغذائية الأساسية .(معهد التخطيط القومى ، 2012 ، 54).

وقد تناولت بعض الدراسات السابقة دور المنظمات غير الحكومية فى مواجهة مشكلة الفقر ومنها دراسة "هالة السيد وعمارة "(2008) بعنوان " دور المنظمات غير الحكومية فى تمكين المرأة الفقيرة للتعامل مع آليات سوق العمل " توصلت نتائجها إلى أنه ما زالت الجمعيات الأهلية غير قادرة على زيادة معارف ومعلومات المرأة الفقيرة للتعامل مع سوق العمل ، وأن المرأة الفقيرة تواجه معوقات متعددة للتعامل مع آليات سوق العمل مما يقلل من الإستفادة من برامج وخدمات الجمعية ودراسة "سونيا نصرت" (2011) بعنوان " دور جمعيات تنمية المجتمع المحلى فى مواجهة مشكلة الفقر فى بعض قرى محافظة الشرقية " أظهرت نتائجها أن الأنشطة الفعلية التى تقوم بها الجمعيات تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات الأولى أنشطة التكافل الإجتماعى ووجد أن أكثر من ثلث المبحوثين كانت درجة استفادتهم من تلك الأنشطة متوسطة ، والثانية الأنشطة التى تدر دخل ووجد أن خمس المبحوثين كانت درجة استفادتهم من تلك الأنشطة متوسطة ، والثالثة الأنشطة الموفرة للدخل ووجد أن خمس المبحوثين استفادتهم من تلك الأنشطة مرتفعة ، ودراسة "بالى وحيدق" (2016) بعنوان "تفعيل لجان الزكاة لمواجهة مشكلة الفقر الريفى ببعض قرى محافظة كفر الشيخ "وأوضحت نتائجها أن قرابة ثلاثة أخماس المبحوثين مستوى رضاهم عن لجان الزكاة مرتفع ، وأن من أهم إسهامات لجان الزكاة لمواجهة مشكلة الفقر فى مجال التعليم كان دفع المصروفات الدراسية ، وفى مجال الصحة كان تحمل نفقات العلاج ، وفى مجال الحاجات الأساسية كان تجهيز العرائس غير القادرات ، وفى مجال حل مشكلة البطالة كان صرف إعانات شهرية للمحتاجين.

الطريقه البحثـية

أولاً: منطقة البحث وعينته :

أجرى هذا البحث فى محافظة كفر الشيخ والتى تضم عشرة مراكز إدارية حيث تم اختيار ثلاث منهم بطريقة عشوائية بسيطة فأسفر الإختيار عن مراكز كفر الشيخ ، والرياض ، ودسوق . وتم حصر جمعيات تنمية المجتمع المحلى الموجودة فى كل مركز من المراكز المختارة عشوائياً مع استبعاد الجمعيات الموجودة بعواصم المراكز الثلاث والجمعيات المتوقفة عن العمل وذلك من خلال الإطلاع على سجلات مديرية التضامن الإجتماعى بمحافظة كفر الشيخ (2017).ثم اختيار جمعية واحدة بطريقة عشوائية بسيطة من هذه الجمعيات بواقع جمعية لكل مركز. وبناءاً على ذلك وقع الإختيار العشوائى من مركز كفر الشيخ على جمعية تنمية المجتمع المحلى بقرية الخادمية ، ومن مركز الرياض فكانت الجمعية المختارة عشوائياً هى جمعية تنمية المجتمع المحلى بقرية المثلث ، وبالنسبة لمركز دسوق فكانت الجمعية المختارة عشوائياً هى جمعية تنمية المجتمع المحلى بقرية العجوزين . وقد تحددت شاملة البحث باعتبارها جميع أرباب الأسر الفقيرة المستفيدين من الأنشطة التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر بالقرى الثلاث محل الدراسة ، وتم الحصول على قوائم أرباب الأسر من خلال حصر أسماء وأعداد أرباب الأسر المسجلين بسجلات جمعيات تنمية المجتمع المحلى بالقرى الثلاث.

وبلغت شاملة البحث 1140 رب أسرة فقيرة بمعدل 402 ، 380 ، 358 رب أسرة بقري الخادمية ، والمثلث ، والعجوزين على الترتيب (سجلات جمعيات تنمية المجتمع المحلى بقرى الدراسة ،2017) ثم تم سحب عينة عشوائية منتظمة بلغ قوامها 114 رب أسرة تمثل 10 % من شاملة البحث،وتم توزيع هذا العدد على القرى الثلاث السابق ذكرها حسب نسبة تمثيل كل منها فى شاملة البحث وتم توزيعها كالتالى40 مبحوثاً بقرية الخادمية ، 38 مبحوثاً بقرية المثلث ، و36 مبحوثاً بقرية العجوزين.

ثانياً: أسلوب جمع وتحليل البيانات:

صممت استمارة استبيان تم اختبارها مبدئياً على 30 رب أسرة من قرية إسحاقة التابعة لمركز كفر الشيخ ، وبناءاً على هذا الإختبار تم إجراء التعديلات اللازمة عليها للتأكد من صلاحيتها لجمع البيانات بالمقابلة الشخصية من أفراد عينة البحث ، وتم جمع البيانات الميدانية خلال شهرى أغسطس وسبتمبر عام 2017م. واستخدم فى عرض و تحليل النتائج كل من التكرارات ، والنسب المئوية ، والمتوسط الحسابى ، والمتوسط الحسابى المرجح ، ومعامل الثبات ألفا كرونباخ لتقدير ثبات المتغيرات المركبة.

ثالثاً: قياس المتغيرات البحثية:

أ- قياس خصائص المبحوثين:

1- السن : قيس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن عمره وقت جمع البيانات لأقرب سنة ميلادية.

2- النوع : ويقصد به كون المبحوث ذكر أو أنثى.

3- المستوى التعليمى : قيس هذا المتغير بعدد سنوات التعليم الرسمى التى أتمها المبحوث بنجاح ، مع إعطاء من يقرأ ويكتب أربع درجات.

4- عدد الأبناء غير المتعلمين : قيس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن عدد أبنائه غير المتعلمين.

5- حجم الأسرة : فيس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن عدد أفراد أسرته الذين يقيمون معه ويعتمدون على نفس الموارد.

6- عدد العاملين فى الأسرة : قيس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن عدد الأفراد العاملين فى أسرته.

7- الحالة الإجتماعية : قيس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن حالته الإجتماعية بالإختيار بين ثلاثة إجابات هى متزوج ، وأرمل ، ومطلق ، وأعطيت تلك الإجابات أرقام ترميزية 3 ، 2 ، 1 على الترتيب .

8- الحيازة الأرضية الزراعية للأسرة : قيس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن عدد القراريط التى فى حوزة أسرته ، سواء ملك أو إيجار أو مشاركة.

9- المهنة : قيس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن مهنته وذلك بالإختيار بين ثلاثة إجابات هى لا يعمل ، ومزارع ، وأعمال حرة ، وأعطيت تلك الإجابات أرقام ترميزية 1 ، 2 ، 3 على الترتيب.

10- مستوى المسكن : قيس هذا المتغير بمقياس يتكون من ستة بنود تعبر عن حالة المسكن ومكوناته وخصائصه ، وتم جمع درجات البنود الستة للحصول على الدرجة الكلية لمستوى المسكن.

11- كفاية الدخل الأسرى لإحتياجات المعيشة : قيس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن ما إذا كان الدخل الأسرى يكفى الإحتياجات المعيشية وذلك بالإختيار بين ثلاثة إجابات هى لا يكفى ، وبيكفى بالكاد ، وبيكفى ويزيد وأعطيت تلك الإجابات أرقام ترميزية 1 ، 2 ، 3 على الترتيب.

ب- قياس المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع فى هذا البحث فى درجة استفادة أرباب الأسر الريفية الفقيرة من الأنشطة التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر وتم تصنيف هذه الأنشطة إلى خمسة ابعاد يشكل كل بعد منها الاستفادة من إحدى الانشطة التي تقوم بها الجمعيات وهى الأنشطة الإقتصادية ، والأنشطة الصحية ، والأنشطة التعليمية ، والأنشطة البيئية ، والأنشطة الإجتماعية. ولقياس تلك الأنشطة تم إعداد مقياس يشتمل على 60 نشاط موزعة على الابعاد الخمسة وتم عرضها على مجموعة من المحكمين من الأساتذة المتخصصين وذلك للحكم على مناسبة كل نشاط لقياس البعد الخاص به. وبناء على ذلك تم استبعاد بعض الأنشطة وإجراء تعديلات على أنشطة أخرى ، وعلى ذلك تم حذف سبعة أنشطة واقتصر المقياس على 53 نشاط موزع على الابعاد الخمسة كما يلى : (13 ، 11 ، 14 ، 10 ، 5) على الترتيب. وطلب من كل مبحوث أن يبني مدى استفادته من كل نشاط بالإختيار بين أربع إجابات هى الإستفادة بدرجة كبيرة ، وبدرجة متوسطة ، وبدرجة صغيرة ، ولم يستفد وقد أعطيت تلك الإجابات أوزان 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب. وتم حساب معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لمجموعة الأنشطة التى تعبر عن كل بعد فوجد أنه 0.81 ، 0.80 ، 0.82 ، 0.95 ، 0.84 وهى معاملات ثبات مرتفعة وتدل على أن كل مقياس صالح للإستخدام فى أغراض البحث ، وبناءاً عليه جمعت درجات كل مقياس للحصول على الدرجة الكلية له.

رابعاً: خصائص أرباب الأسر الريفية الفقيرة بعينة البحث:

يعرض جدول (1) التوزيع والنسبة المئوية لأرباب الأسر الريفية الفقيرة وفقاً لبعض الخصائص المميزة لهم ويتضح من نتائج الجدول أن غالبية المبحوثين كانت أعمارهم تقع فى الفئة العمرية (50 –69) سنة حيث بلغت نسبتهم 68.4 % مما يعنى أن غالبية المبحوثين من كبار السن الأمر الذى يترتب عليه ضعف قواهم الجسدية وانخفاض قدرتهم على العمل خاصة الأعمال الشاقة التى تحتاج إلى مجهود بدنى ومن ثم ينخفض دخلهم ويجعلهم فى حاجة ماسة لتلقى الدعم والمساعدات التى تقدمها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة ما يعانون من فقر.

كما أوضحت النتائج أن غالبية المبحوثين من الذكورحيث بلغت نسبتهم69.3 % وربما يرجع ذلك الى أن الذكور هم المسئولين عن الانفاق عن الاسرة وتعتمد الاسرة اقتصاديا عليهم مما يزيد من معاناتهم من الفقر ويزيد من حاجاتهم لتلقى الدعم والمساعدات من تلك الجمعيات.

كما يتضح من النتائج أن أعلى نسبة من المبحوثين أميين حيث بلغت نسبتهم 44.7 % مما يجعلهم يعملون فى أعمال غالباً تميل فيها الإنتاجية وعوائد العمل إلى التدنى إذا يتقاضون فى العادة أجور متدنية مقابل ما يقومون به من عمل مما يجعلهم أكثرتعرضا للفقرمن غيرهم ويزيد من حاجاتهم لتلقى الدعم والمساعدات من تلك الجمعيات.

كما أوضحت النتائج أن أعلى نسبة من المبحوثين 47.4 % تتراوح أعداد أبنائهم (بناتهم) غير المتعلمين ما بين (1-2) ابن (ابنه) غير متعلم وربما يرجع ذلك إلى الأوضاع الإقتصادية المتدنية للأسر الفقيرة التى تجعلهم يعجزون عن تدبير نفقات تعليم أبنائهم ، الأمر الذى قد يترتب عليه عدم التحاق الأبناء بالتعليم أو تسربهم منه من أجل مساعدة أسرهم الفقيرة فى المعيشة وجلب الرزق ، مما يعمل على إضافة أعداد جديدة من الأميين إلى الرصيد الحالى الكبير مما يعمق الفقر وأثاره ، ويزيد من حاجاتهم لتلقى الدعم والمساعدات من تلك الجمعيات.

كما يتضح من النتائج أن أعلى نسبة من المبحوثين تتراوح أعداد أفراد أسرهم ما بين (7-9) فرد حيث بلغت نسبتهم 45.6% وهى أسر كبيرة

الحجم مما يلقى عبئاً أكثر عليهم فى تدبير نفقات المعيشة لهم ولأسرهم إذ يترتب على زيادة أفراد الأسرة زيادة مطالب الاسرة وتنوع إحتياجاتها المعيشية ، وزيادة المطالب وتنوع الإحتياجات المعيشية يزيد من الضغوط الإقتصادية على تلك الأسر الفقيرة مما يزيد من معاناتهم من الفقر، ويزيد من حاجاتهم لتلقى الدعم والمساعدات من تلك الجمعيات.

جدول 1. التوزيع والنسبة المئوية للمبحوثين وفقاً لبعض الخصائص المميزة لهم .

المتغير	العدد	%	المتغير	العدد	%
1- السن :			(1-2) فرد	81	71.1
(30-49) سنة	24	21.1	(3-4) فرد	13	11.4
(50-69) سنة	78	68.4	7- الحالة الاجتماعية:		
(70-89) سنة	12	10.5	متزوج	70	61.4
2- النوع:			ارمل	32	28.1
ذكور	79	69.3	مطلق	12	10.5
اناث	35	30.7	8- الحيازة الارضية الزراعية للاسرة :		
3- المستوى التعليمى :			لايوجد	39	34.2
أمى	51	44.7	(5-24) قيراط	51	44.7
يقرأ ويكتب	33	29.0	(25-44) قيراط	24	21.1
ابتدائى	12	10.5	9- المهنة :		
اعدادى	8	7.0	لا يعمل	18	15.8
مؤهل متوسط	10	8.8	مزارع	66	57.9
4 - عدد الابناء غير المتعلمين :			أعمال حرة	30	26.3
لا يوجد	44	38.6	10- مستوى المسكن :		
(1-2) ابن (ابنة) غيرمتعلم	54	47.4	منخفض (6-9) درجة	53	46.5
(3-4) ابن (ابنة) غير متعلم	16	14.0	متوسط(10-14) درجة	51	44.7
5- حجم الاسرة:			مرتفع (15-18) درجة	10	8.8
(1-3) فرد	32	28.1			
(4-6) فرد	30	26.3	11- كفاية الدخل الاسرى لإحتياجات المعيشة :		
(7-9) فرد	52	45.6	لايكفى	80	70.2
6 - عدد العاملين فى الاسرة :			بيكفى بالكاد	34	29.8
لا يوجد	20	17.5	بيكفى ويزيد	-	-

كما أوضحت النتائج أن غالبية المبحوثين 71.1 % يعمل بأسرهم ما بين (1-2) فرد على الرغم من أن قرابة نصف المبحوثين 45.6 % تتكون أسرهم من (7-9) فرد كما سبق ذكره ومن هنا يتضح زيادة عدد من لا يعملون بكثير عن من يعملون بالأسر الفقيرة الأمر الذى يترتب عليه انخفاض مستوى الدخل الأسرى وتدنى مستوى المعيشة ، مما يزيد من معاناة تلك الأسر من الفقر، ويزيد من حاجاتهم لتلقى الدعم والمساعدات من تلك الجمعيات.

كما يتضح من النتائج أن ما يزيد عن ثلاثة أخماس المبحوثين بقليل متزوجين حيث بلغت نسبتهم 61.4 % ومن ثم يصبح عليهم مسئوليات فى تدبير نفقات وإحتياجات أسرهم اليومية والمستمرة فى الوقت الذى تعجز فيه إمكانياتهم الإقتصادية عن تدبير تلك الإحتياجات نتيجة ضيق الأحوال المعيشية لهم ، مما يتسبب فى شعورهم بالفقر والحرمان ، ويزيد من حاجاتهم لتلقى الدعم والمساعدات من تلك الجمعيات.

كما أوضحت النتائج أن أعلى نسبة من المبحوثين تتراوح الحيازة الأرضية الزراعية لأسرهم ما بين (5-24) قيراط حيث بلغت نسبتهم 44.7 % مما يدل على صغر الحيازات الزراعية لهؤلاء المبحوثين ، وبالتالى فإن الدخل العائد عليهم من زراعة تلك الأراضى قليل ولا يغطى إحتياجات أسرهم ، مما يتسبب فى فقرهم ويزيد من حاجاتهم لتلقى الدعم والمساعدات من تلك الجمعيات.

كما يتضح أن أعلى نسبة من المبحوثين يعملون بالزراعة حيث بلغت نسبتهم57.9 % وما يترتب على ذلك من أعباء جسدية نتيجة العمل الزراعى الشاق ، وانخفاض الدخل الناتج من العمل الزراعى فضلاً عن عدم ثباته واستقراره لما يمتاز به العمل الزراعى من الموسمية إذ يزداد الطلب على العمالة الزراعية فى موسم الحصاد والزراعة ثم يقل فى باقى أوقات السنة. مما يجعلهم أكثر تعرضاً للفقر عن غيرهم ، ويزيد من حاجاتهم لتلقى الدعم والمساعدات من تلك الجمعيات.

كما يتضح من النتائج أن أعلى نسبة من المبحوثين 46.5 % كان مستوى مسكنهم منخفض وربما يرجع ذلك إلى أن ضعف الإمكانيات الإقتصادية للفقراء تجعلهم يعجزون عن تحسين حالة مسكنهم واستكمال نواحى النقص فيه هذا من جهة ، ومن جهة أخرى غالباً ما يقوم الفقراء بتصريف الموارد المتاحة لديهم حسب أولويات محددة تعطى المطالب اليومية للأسرة من مأكل ومشرب الأسبقية على ما عداها من الإلتزامات الأخرى ومن بينها تحسين حالة المسكن ومحصلة ذلك هو زيادة شعورهم بالفقر والحرمان ، مما يزيد من حاجاتهم لتلقى الدعم والمساعدات من تلك الجمعيات.

كما أوضحت النتائج أن غالبية المبحوثين 70.2 % لا يكفى دخلهم الأسرى عن الوفاء باحتياجاتهم المعيشية وربما يرجع ذلك إلى إرتفاع تكاليف المعيشة نتيجة ارتفاع أسعار السلع والخدمات فى ظل الأوضاع الإقتصادية المتدنية للفقراء كنتيجة لإنخفاض دخولهم وعدم استقرارها ، وعدم توافر فرص عمل كافية لهم مما يؤدى إلى زيادة شعورهم بالفقر والحرمان ، ويزيد من حاجاتهم لتلقى الدعم والمساعدات من تلك الجمعيات.

خامساً: التعريف الاجرائى لدور جمعية تنمية المجتمع المحلى فى مواجهة مشكلة الفقر:

ويقصد به فى هذا البحث الأنشطة التى تقوم بها جميعات تنمية المجتمع المحلى المدروسة لمواجهة مشكلة الفقر والتخفيف من معاناة الريفيين الفقراء وتشمل الأنشطة الإقتصادية ، و الصحية ، والتعليمية ، والبيئية ، والإجتماعية .

النتائج والمناقشات

أولاً: وصف مستويات استفادة المبحوثين من الأنشطة المدروسة التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر: وتتضمن ما يلى:

1- مستوى استفادة المبحوثين من الأنشطة الإقتصادية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر:

أوضحت النتائج الواردة بجدول (2) أن 52.6 % من إجمالى المبحوثين يرون أن استفادتهم من الأنشطة الإقتصادية الى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر تقع فى الفئة المنخفضة ، وأفاد 45.6 % من إجمالى المبحوثين بأن هذه الإستفادة تقع فى الفئة المتوسطة ، فى حين ذكر 1.8 % من إجمالى المبحوثين بأن هذه الإستفادة تقع فى الفئة المرتفعة . وتشير هذه النتائج إلى تركز 98.2 % من إجمالى المبحوثين فى فئتي الإستفادة المنخفضة والمتوسطة من الأنشطة الإقتصادية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى المدروسة لمواجهة مشكلة الفقر وهذا يعنى أن استفادة الغالبية العظمى من المبحوثين من تلك الأنشطة كانت دون المستوى المرغوب ولم تصل إلى ما يأملونه منها .

جدول 2.التوزيع والنسبة المئوية للمبحوثين وفقاً لمستوى استفادتهم من الأنشطةالإقتصادية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر.

مستوى الإستفادة من الأنشطة الإقتصادية	العدد	%
منخفض (13-25) درجة	60	52.6
متوسط (26-39) درجة	52	45.6
مرتفع (40-52) درجة	2	1.8
الإجمالـــــى	114	100

وباستقصاء رأى المبحوثين عن درجة استفادتهم من كل نشاط من الأنشطة الإقتصادية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر بشكل تفصيلى إتضح من النتائج الواردة بجدول (3) أن استجابات المبحوثين عن تلك الأنشطة الإقتصادية جاءت مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لقيم المتوسط الحسابى المرجح لكل نشاط على النحو التالى : جاء فى مقدمتها صرف إعانات شهرية بمتوسط حسابى مرجح قدره (2.33) درجة ، وجاء فى المرتبة الثانية توزيع لحوم الأضاحى فى العيد بمتوسط حسابى مرجح قدره

(2.21) درجة ، يليها فى المرتبة الثالثة توزيع السلع التموينية واللحوم والأسماك فى رمضان (كرتونة رمضان) بمتوسط حسابى مرجح قدره (2.14) درجة ، وجاء فى المرتبة الرابعة توفير بعض المواد الغذائية (أرز – سكر – زيت – عدس ....) شهرياً بمتوسط حسابى مرجح قدره (2.09) درجة ، يليها فى المرتبة الخامسة المساعدة على إقامة مشروعات مدرة للدخل بمتوسط حسابى مرجح قدره (2.07) درجة ، وجاء فى المرتبة السادسة توفير الملابس المناسبة بمتوسط حسابى مرجح قدره (1.99) درجة ويليها فى الأهمية بقية الأنشطة الإقتصادية على النحو المبين فى الجدول.

جدول 3. التوزيع والنسبة المئوية للمبحوثين وفقاً لإستفادتهم من الأنشطة الإقتصادية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر.

درجة الإستفادة من الأنشطة الإقتصادية	كبيرة		متوسطة		صغيرة		لم يستفد		المتوسط الحسابى المرجح	الترتيب
الأنشطة الإقتصادية	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
1- صرف إعانات شهرية	26	22.8	24	21.1	26	22.8	38	33.3	2.33	1
2- توزيع لحوم الأضاحى فى العيد	24	21.1	24	21.1	18	15.7	48	42.1	2.21	2
3- توزيع السلع التموينية واللحوم والأسماك فى رمضان (كرتونة رمضان)	8	7.00	22	19.3	62	54.4	22	19.3	2.14	3
4- توفير بعض المواد الغذائية (أرز – سكر – زيت – عدس ....) شهرياً	8	7.00	26	22.8	48	42.1	32	28.1	2.09	4
5- المساعدة على إقامة مشروعات مدرة للدخل	6	5.3	20	17.5	64	56.1	24	21.1	2.07	5
6- توفير الملابس المناسبة	6	5.3	15	13.2	65	57.0	28	24.5	1.99	6
7- المساعدة فى تجهيز المقبلين على الزواج بلوازم الزواج	6	5.3	22	19.3	48	42.1	38	33.3	1.96	7
8- تسهيل إجراءات الحصول على قروض من الجهات الممولة	4	3.5	16	14.0	58	50.9	36	31.6	1.89	8
9- توفير الأغطية والبطاطين	14	12.3	20	17.5	14	12.3	66	57.9	1.84	9
10- المساعدة فى بناء وإصلاح مساكن الفقراء	6	5.3	6	5.3	62	54.3	40	35.1	1.81	10
11- التدريب على حرف مدرة للدخل	10	8.8	14	12.3	16	14.0	74	64.9	1.65	11
12- تنظيم معارض وأسواق لتصريف المنتجات	4	3.5	8	7.00	38	33.3	64	56.2	1.58	12
13- التدريب على المهارات التى يتطلبها سوق العمل	4	3.5	18	15.8	10	8.8	82	71.9	1.51	13

وبصفة عامة يتضح من النتائج السابقة ضرورة تنشيط الجهود المبذولة من قبل القائمين والمسئولين عن تطوير جمعيات تنمية المجتمع المحلى لزيادة الإستفادة من تلك الأنشطة الإقتصادية وذلك من خلال قيام تلك الجمعيات بتنمية قدرات الفقراء للحصول على عمل أو قرض أو مشروع يمنحهم مصدر رزق يكفل لهم حياة آمنه ومستقرة ويخرجهم من دائرة الفقر التى تكبلهم ، الأمر الذى يتطلب تدريب الفقراء على الأعمال والمهارات التى تهيئهم لسوق العمل وذلك من خلال مراكز التدريب التابعة لجمعيات تنمية المجتمع المحلى . وجدير بالذكر أن الأمر قد لا يخلو من وجود بعض الفقراء الذين لا يستطيعون توفير الحد الأدنى المطلوب من الحاجات الأساسية واللازمة لإستمرارية حياتهم ، وربما يرجع ذلك لما لبعضهم من صفات خاصة تمنعهم من العمل ويؤكد ذلك أن 15.8 % من إجمالى المبحوثين لا يعملون قد يكون السبب وراء ذلك هو كبر سنهم حيث أن 10.5% من إجمالى المبحوثين يقعون فى الفئة العمرية (70 – 89) سنة فى الوقت الذى قد يعيشون فيه بمفردهم ولا يجدون من يرعاهم ويؤكد ذلك أن 28.1 % من المبحوثين تتكون أسرهم من (1-3) فرد مما يتطلب ضرورة قيام تلك الجمعيات بتقديم المساعدات المختلفة لهؤلاء الفقراء وبصفة خاصة الحاجات الأساسية من مواد غذائية وملابس ودواء وتحسين المسكن ، وذلك من خلال تحفيز القادرين من الأهالى على التضامن والتبرع لمساعدتهم خاصة فى ظل الظروف الإقتصادية الصعبة التى تمر بها البلاد ، وذلك بالتوازن مع توفير فرص عمل تدر دخل للقادرين منهم على العمل.

2- مستوى استفادة المبحوثين من الأنشطة الصحية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر:

أوضحت النتائج الواردة بجدول (4) أن 59.6% من إجمالى المبحوثين يرون أن استفادتهم من الأنشطة الصحية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر تقع فى الفئة المنخفضة ، وأفاد 37.8 % من إجمالى المبحوثين بأن هذه الإستفادة تقع فى الفئة المتوسطة ، فى حين ذكر 2.6 % من إجمالى المبحوثين بأن هذه الإستفادة تقع فى الفئة المرتفعة. وتشير هذه النتائج إلى تركز 97.4 %من إجمالى المبحوثين فى فئتى الإستفادة المنخفضة والمتوسطة من الأنشطة الصحية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر وهذا يعنى أن استفادة الغالبية العظمى من المبحوثين من تلك الأنشطة كانت دون المستوى المطلوب ولم تحقق ما يرغبونه منها.

جدول 4. التوزيع والنسبة المئوية للمبحوثين وفقاً لمستوى استفادتهم من الأنشطة الصحية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر.

مستوى الإستفادة من الأنشطة الصحية	العدد	%
منخفض (11- 21) درجة	68	59.6
متوسط (22-33) درجة	43	37.8
مرتفع (34-44) درجة	3	2.6
الإجمالـــــى	114	100

وباستقصاء رأى المبحوثين عن درجة استفادتهم من كل نشاط من الأنشطة الصحية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر بشكل تفصيلى إتضح من النتائج الواردة بجدول (5) أن استجابات المبحوثين عن تلك الأنشطة الصحية جاءت مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لقيم المتوسط الحسابى المرجح لكل نشاط على النحو التالى : جاء فى مقدمتها تحمل نفقات الكشف الطبى بمتوسط حسابى مرجح قدره (2.05) درجة ، وجاء فى المرتبة الثانية تقديم مساعدات مالية لإجراء التحاليل الطبية بمتوسط حسابى مرجح قدره (2.04) درجة ، يليها فى المرتبة الثالثة توفير العلاج الشهرى للأمراض المزمنة بمتوسط حسابى مرجح قدره (2.02) درجة ، وجاء فى المرتبة الرابعة تسهيل إجراءات الإلتحاق بالمراكز الطبية المتخصصة وقت الحاجة إليها بمتوسط حسابى مرجح قدره (1.98) درجة ، يليها فى المرتبة الخامسة تقديم مساعدات مالية لإجراء العمليات الجراحية وقت الحاجة إليها بمتوسط حسابى مرجح قدره (1.91) درجة ، وجاء فى المرتبة السادسة العلاج من إصابات العمل بمتوسط حسابى مرجح قدره (1.89) درجة ، ويليها فى الأهمية بقية الأنشطة الصحية على النحو المبين فى الجدول.

جدول 5 . التوزيع والنسبة المئوية للمبحوثين وفقاً لإستفادتهم من الأنشطة الصحية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر .

درجة الإستفادة من الأنشطة الصحية	كبيرة		متوسطة		صغيرة		لم يستفد		المتوسط الحسابى المرجح	الترتيب
الأنشطة الصحية	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
1- تحمل نفقات الكشف الطبى	15	13.2	15	13.2	45	39.4	39	34.2	2.05	1
2- تقديم مساعدات مالية لإجراء التحاليل الطبية	18	15.8	16	14.0	33	28.9	47	41.3	2.04	2
3- توفير العلاج الشهرى للأمراض المزمنة	15	13.2	13	11.4	45	39.4	41	36.0	2.02	3
4- تسهيل إجراءات الإلتحاق بالمراكز الطبية المتخصصة وقت الحاجة إليها	17	14.9	2	1.8	57	50.0	38	33.3	1.98	4
5- تقديم مساعدات مالية لإجراء العمليات الجراحية وقت الحاجة إليها	19	16.7	11	9.6	25	21.9	59	51.8	1.91	5
6- العلاج من إصابات العمل	15	13.2	8	7.0	40	35.1	51	44.7	1.89	6
7- تنظيم قوافل طبية مجانية لتوقيع الكشف الطبى وصرف العلاج	12	10.5	16	14.0	31	27.2	55	48.3	1.87	7
8- تقديم دورات فى الإسعافات الأولية	21	18.4	1	0.9	31	27.2	61	53.5	1.84	8
9- تقديم برامج للتوعية الصحية (التعريف بأهم الأمراض وطرق الوقاية منها .....)	7	6.1	13	11.4	44	38.6	50	43.9	1.80	9
10- تحمل ثمن الأدوية	11	9.6	11	9.6	29	25.4	63	55.4	1.74	10
11- رفع مستوى وعى المرأة الريفية حول الصحة الإنجابية ورعاية الأطفال	2	1.8	9	7.9	36	31.6	67	58.7	1.53	11

وبصفة عامة يتضح من النتائج السابقة ضرورة تنشيط الجهود المبذولة من قبل القائمين والمسئولين عن تطوير جمعيات تنمية المجتمع المحلى لزيادة الإستفادة من تلك الأنشطة الصحية وذلك من خلال زيادة الفرص المتاحة للفقراء للحصول على الرعاية الصحية وضمان استمتاعهم بالحياة بدون أمراض لذلك يتطلب الامر قيام جمعيات تنمية المجتمع المحلى بزيادة التعاون والتنسيق مع المنظمات الصحية الأخرى لتسهيل حصول المرضى من الفقراء على الخدمات الصحية ، وحث الوحدات الصحية الريفية على ضرورة العمل لتوفير خدمات التأمين الصحى الشامل للفقراء وأسرهم ، مع العمل على توفير المساعدات المالية للمرضى من الفقراء التى تمكنهم من الكشف الطبى وإجراء التحاليل الطبية وشراء الأدوية خاصة فى ظل ارتفاع تكاليف تلك الخدمات الصحية فى مقابل ضعف الإمكانيات الإقتصادية للفقراء ، مع ضرورة اهتمام جمعيات تنمية المجتمع المحلى بعقد ندوات يكون من شأنها زيادة التوعية الصحية للفقراء وأسرهم.

3- مستوى استفادة المبحوثين من الأنشطة التعليمية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر:

أوضحت النتائج الواردة بجدول (6) أن 66.7 % من إجمالى المبحوثين يرون أن استفادتهم من الأنشطة التعليمية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر تقع فى الفئة المنخفضة ، وأفاد 33.3 % من إجمالى المبحوثين بأن هذه الإستفادة تقع فى الفئة المتوسطة. وتشير هذه النتائج إلى تركز جميع المبحوثين بنسبة 100 % فى فئتى الإستفادة المنخفضة والمتوسطة من الأنشطة التعليمية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى المدروسة لمواجهة مشكلة الفقر وهذا يعنى أن استفادة المبحوثين جميعاً من تلك الأنشطة كانت دون المستوى المرغوب ولم تحقق ما يتوقعونه منها.

جدول 6.التوزيع والنسبة المئوية للمبحوثين وفقاً لمستوى استفادتهم من الأنشطة التعليمية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر.

مستوى الإستفادة من الأنشطة التعليمية	العدد	%
منخفض (14- 27) درجة	76	66.7
متوسط (28-42) درجة	38	33.3
مرتفع (43-56) درجة	-	-
الإجمالـــــى	114	100

وباستقصاء رأى المبحوثين عن درجة استفادتهم من كل نشاط من الأنشطة التعليمية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر بشكل تفصيلى إتضح من النتائج الواردة بجدول (7) أن استجابات المبحوثين عن تلك الأنشطة التعليمية جاءت مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لقيم المتوسط الحسابى المرجح لكل نشاط على النحو التالى: جاء فى مقدمتها سداد الرسوم المدرسية للتلاميذ فى المراحل التعليمية المختلفة بمتوسط حسابى مرجح قدره (2.88) درجة ، وجاء فى المرتبة الثانية تحمل مصاريف حفظ القرآن الكريم بمتوسط حسابى مرجح قدره (2.05) درجة ، يليها فى المرتبة الثالثة المساعدة فى إلحاق الطلاب فى المراحل التعليمية المختلفة بمجموعات التقوية بمتوسط حسابى مرجح قدره (1.95) درجة ، وجاء فى المرتبة الرابعة تنظيم برامج لمحو الأمية الوظيفية بمتوسط حسابى مرجح قدره (1.91) درجة ، يليها فى المرتبة الخامسة تحمل مصاريف الزى المدرسى بمتوسط حسابى مرجح قدره (1.89) درجة ، وجاء فى المرتبة السادسة المساعدة فى سداد الرسوم الجامعية للطلاب الملتحقين بالجامعات بمتوسط حسابى مرجح قدره (1.88) درجة ويليها فى الأهمية بقية الأنشطة التعليمية على النحو المبين فى الجدول .

جدول 7. التوزيع والنسبة المئوية للمبحوثين وفقاً لإستفادتهم من الأنشطة التعليمية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر .

درجة الإستفادة من الأنشطة التعليمية	كبيرة		متوسطة		صغيرة		لم يستفد		المتوسط الحسابى المرجح	الترتيب
الأنشطة التعليمية	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
1- سداد الرسوم المدرسية للتلاميذ فى المراحل التعليمية المختلفة	44	38.6	36	31.5	10	8.8	24	21.1	2.88	1
2- تحميل مصاريف حفظ القرآن الكريم	20	17.5	18	15.8	24	21.1	52	45.6	2.05	2
3- المساعدة فى إلحاق الطلاب فى المراحل التعليمية المختلفة بمجموعات التقوية	6	5.3	16	14.0	58	50.9	34	29.8	1.95	3
4- تنظيم برامج لمحو الأمية الوظيفية	6	5.3	18	15.8	50	43.9	40	35.0	1.91	4
5- تحمل مصاريف الزى المدرسى	4	3.5	22	19.3	46	40.3	42	36.9	1.89	5
6- المساعدة فى سداد الرسوم الجامعية للطلاب الملتحقين بالجامعات	2	1.8	8	7.0	78	68.4	26	22.8	1.88	6
7- توجيه الطلاب نحو التخصصات العلمية التى يتطلبها سوق العمل	4	3.5	18	15.8	50	43.9	42	36.8	1.86	7
8- المساعدة فى سداد مصاريف المدن الجامعية	4	3.5	16	14.0	50	43.9	44	38.6	1.82	8
9- المساعدة فى شراء الملخصات والأدوات المكتبية	-	-	8	7.0	74	64.9	32	28.1	1.79	9
10- تكريم الطلاب المتفوقين	2	1.8	10	8.8	57	50.0	45	39.4	1.73	10
11- متابعة الطلاب فى المراحل التعليمية المختلفة وتحفيزهم على الإستمرار فى التعليم	2	1.8	8	7.0	48	42.1	56	49.1	1.61	11
12- تقديم خدمات محو الأمية وتعليم الكبار	2	1.8	6	5.3	36	31.6	70	61.3	1.47	12
13- إعادة التأهيل المهنى للمتسربين من التعليم	-	-	4	3.5	33	28.9	77	67.6	1.36	13
14- التدريب على الحاسب الآلى والإنترنت لتنمية المهارات	-	-	8	7.0	21	18.4	85	74.6	1.32	14

وبصفة عامة يتضح من النتائج السابقة ضرورة تنشيط الجهود المبذولة من قبل القائمين والمسئولين عن تطوير جمعيات تنمية المجتمع المحلى لزيادة الإستفادة من تلك الأنشطة التعليمية. وذلك عن طريق زيادة الدعم المخصص لمساعدة الفقراء على استكمال تعليم أبنائهم حتى يصلوا إلى أعلى مستويات تعليمية ممكنة، هذا فضلاً عن ضرورة قيام تلك الجمعيات بتوفير فرص تعليم للفقراء وأبنائهم الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أو تسربوا منها ذلك لأن 73.7 % من المبحوثين غير حاصلين على شهادة (ما بين أمبين أو يقرأون ويكتبون فقط) ، كما أن 47.4 % من المبحوثين لديهم من (1 -2) ابن (ابنه) غير متعلم، و14 % من المبحوثين لديهم (3- 4) ابن (ابنه) غير متعلم وذلك من خلال قيام الجمعيات بتنظيم برامج لمحو الأمية وتعليم الكبار وتشجيع الفقراء وأبنائهم على الإلتحاق بها ، مع تنظيم البرامج الهادفة إلى محو الأمية الوظيفية وذلك لإكساب الفقراء وأبنائهم المعارف والمهارات اللازمة للإلتحاق بالوظائف المختلفة.

4- مستوى استفادة المبحوثين من الأنشطة البيئية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر:

أوضحت النتائج الواردة بجدول (8) أن 51.8 % من إجمالى المبحوثين يرون أن استفادتهم من الأنشطة البيئية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر تقع فى الفئة المنخفضة ، وأفاد 47.3% من إجمالى المبحوثين بأن هذه الإستفادة تقع فى الفئة المتوسطة ، فى حين ذكر 0.9 % من إجمالى المبحوثين بأن هذه الإستفادة تقع فى الفئة المرتفعة . وتشير هذه النتائج إلى تركز 99.1 % من إجمالى المبحوثين فى فئتى الإستفادة المنخفضة والمتوسطة من الأنشطة البيئية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر وهذا يعنى أن استفادة الغالبية العظمى من المبحوثين من تلك الأنشطة كانت دون المستوى المطلوب ولم تكن كما يأملون منها.

جدول 8. التوزيع والنسبة المئوية للمبحوثين وفقاً لمستوى استفادتهم من الأنشطة البيئية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر.

مستوى الإستفادة من الأنشطة البيئية	العدد	%
منخفض (10- 19) درجة	59	51.8
متوسط (20-30) درجة	54	47.3
مرتفع (31-40) درجة	1	0.9
الإجمالـــــى	114	100

وباستقصاء رأى المبحوثين عن درجة استفادتهم من كل نشاط من الأنشطة البيئية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر بشكل تفصيلى إتضح من النتائج الواردة بجدول (9) أن استجابات المبحوثين عن تلك الأنشطة البيئية جاءت مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لقيم المتوسط الحسابى المرجح لكل نشاط على النحو التالى : جاء فى مقدمتها توفير جرارات لجمع القمامة بمتوسط حسابى مرجح قدره (1.88) درجة ، وجاء فى المرتبة الثانية توصيل مياه الشرب النقية لمنازل الفقراء بمتوسط حسابى مرجح قدره (1.87) درجة ، يليها فى المرتبة الثالثة توفير سيارات لكسح المجارى بمتوسط حسابى مرجح قدره (1.86) درجة ، وجاء فى المرتبة

الرابعة توصيل خدمات الصرف الصحى لمنازل الفقراء بمتوسط حسابى مرجح قدره (1.84) درجة ، يليها فى المرتبة الخامسة تشجير شوارع القرية بمتوسط حسابى مرجح قدره (1.82) درجة ، وجاء فى المرتبة السادسة تنظيم ندوات ولقاءات للتوعية بأهمية ترشيد استخدام مياه الرى بمتوسط حسابى مرجح قدره (1.80) درجة ، ويليها فى الأهمية بقية الأنشطة البيئية على النحو المبين فى الجدول

جدول 9. التوزيع والنسبة المئوية للمبحوثين وفقاً لإستفادتهم من الأنشطة البيئية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر .

درجة الإستفادة من الأنشطة البيئية	كبيرة		متوسطة		صغيرة		لم يستفد		المتوسط الحسابى المرجح	الترتيب
الأنشطة البيئية	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
1- توفير جرارات لجمع القمامة	4	3.5	16	14.0	56	49.1	38	33.3	1.88	1
2- توصيل مياه الشرب النقية لمنازل الفقراء	3	2.6	19	16.7	52	45.6	40	35.1	1.87	2
3- توفير سيارات لكسح المجارى	3	2.6	16	14.0	57	50.0	38	33.3	1.86	3
4- توصيل خدمات الصرف الصحى لمنازل الفقراء	3	2.6	14	12.3	59	51.8	38	33.3	1.84	4
5- تشجير شوارع القرية	2	1.8	15	13.2	57	50.0	40	35.1	1.82	5
6- تنظيم ندوات ولقاءات للتوعية بأهمية ترشيد استخدام مياه الرى	3	2.6	11	9.6	60	52.6	40	35.1	1.80	6
7- تنظيم ندوات وإجتماعات للتوعية بأهمية النظافة العامة للمسكن	3	2.6	13	11.4	54	47.4	44	38.6	1.78	7
8- تنظيم ندوات ولقاءات للتوعية بأهمية استخدام المبيدات والمخصبات الكيماوية بالمقررات الموصى بها	-	-	10	8.8	66	57.9	38	33.3	1.75	8
9- توفير صناديق لإلقاء القمامة	1	0.9	9	7.9	61	53.5	43	37.7	1.72	9
10- المساعدة فى التخلص من المخلفات الزراعية	-	-	8	7.0	63	55.3	43	37.7	1.69	10

وبصفة عامة يتضح من النتائج السابقة ضرورة تنشيط الجهود المبذولة من قبل القائمين والمسئولين عن تطوير جمعيات تنمية المجتمع المحلى لزيادة الإستفادة من تلك الأنشطة البيئية. وذلك عن طريق تقديم المساعدات المطلوبة لتوصيل مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحى لمنازل الفقراء المحرومة منهم ، مع إعفاء الفقراء من تكاليف جمع القمامة وكسح المجارى والتخلص من المخلفات الزراعية أو على الأقل مطالبتهم بدفع مبلغ رمزى مقابل ذلك، فضلاً عن توعية الفقراء بأهمية التعامل الرشيد مع البيئة ومكوناتها ، وتوعيتهم بالمشاكل البيئية والآثار السلبية الناجمة عنها ، وسبل المحافظة على البيئة من التلوث والإستنزاف وذلك من خلال ما تقوم به الجمعيات من دروس وندوات يكون من شأنها الحث على ذلك.

5- مستوى استفادة المبحوثين من الأنشطة الإجتماعية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر:

أوضحت النتائج الواردة بجدول (10) أن 62.3 % من إجمالى المبحوثين يرون أن استفادتهم من الأنشطة الإجتماعية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر تقع فى الفئة المنخفضة ، وأفاد 37.7 % من إجمالى المبحوثين بأن هذه الإستفادة تقع فى الفئة المتوسطة. وتشير هذه النتائج إلى تركز جميع المبحوثين بنسبة 100 % فى فئتى الإستفادة المنخفضة والمتوسطة من الأنشطة الإجتماعية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى المدروسة لمواجهة مشكلة الفقر. وهذا يعنى ان استفادة المبحوثين من تلك الأنشطة كانت دون المستوى المطلوب ولم تكن كما يرغبون.

جدول 10.التوزيع والنسبة المئوية للمبحوثين وفقاً لمستوى استفادتهم من الأنشطة الإجتماعية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر.

مستوى الإستفادة من الأنشطة الإجتماعية	العدد	%
المنخفض (5- 9) درجة	71	62.3
المتوسط (10-15) درجة	43	37.7
المرتفع (16-20) درجة	-	-
الإجمالـــــى	114	100

وبإستقصاء رأى المبحوثين عن درجة استفادتهم من كل نشاط من الأنشطة الإجتماعية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر بشكل تفصيلى إتضح من النتائج الواردة بجدول (11) أن إستجابات المبحوثين عن تلك الأنشطة الإجتماعية جاءت مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لقيم المتوسط الحسابى المرجح لكل نشاط على النحو التالى : جاء فى مقدمتها الإحتفال بالأعياد والمناسبات الدينية والقومية المختلفة بمتوسط حسابى مرجح قدره (1.75) درجة ، وجاء فى المرتبة الثانية تنظيم ندوات وإجتماعات عن كيفية التصدى لمشكلة الفقر بمتوسط حسابى مرجح قدره (1.71) درجة ، يليها فى المرتبة الثالثة عقد إجتماعات للتعرف على الإحتياجات الملحة للفقراء بمتوسط حسابى مرجح قدره (1.70) درجة ، وجاء فى المرتبة الرابعة التشجيع على التفاعل الإيجابى واتخاذ القرارات التى تهم المجتمع بمتوسط حسابى مرجح قدره (1.69) درجة ، يليها فى المرتبة الخامسة والأخيرة التشجيع على المشاركة فى برامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلى بمتوسط حسابى مرجح قدره (1.60) درجة.

جدول 11. التوزيع والنسبة المئوية للمبحوثين وفقاً لإستفادتهم من الأنشطة الإجتماعية التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر.

درجة الإستفادة من الأنشطة الإجتماعية	كبيرة		متوسطة		صغيرة		لم يستفد		المتوسط الحسابى المرجح	الترتيب
الأنشطة الإجتماعية	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
1- الإحتفال بالأعياد والمناسبات الدينية والقومية المختلفة	-	-	21	18.4	44	38.6	49	43.0	1.75	1
2- تنظيم ندوات وإجتماعات عن كيفية التصدى لمشكلة الفقر	2	1.8	15	13.1	45	39.5	52	45.6	1.71	2
3- عقد إجتماعات للتعرف على الإحتياجات الملحة للفقراء	-	-	17	14.9	46	40.4	51	44.7	1.70	3
4- التشجيع على التفاعل الإيجابى وإتخاذ القرارات التى تهم المجتمع	-	-	17	14.9	45	39.5	52	45.6	1.69	4
5- التشجيع على المشاركة فى برامج ومشروعات تنمية المجتمع المحلى	-	-	14	12.3	40	35.1	60	52.6	1.60	5

وبصفة عامة يتضح من النتائج السابقة ضرورة تنشيط الجهود المبذولة من قبل القائمين والمسئولين عن تطوير جمعيات تنمية المجتمع المحلى لزيادة الإستفادة من تلك الأنشطة الإجتماعية وذلك من خلال العمل على زيادة ثقة الفقراء بأنفسهم ، وزيادة قدرتهم على حل مشكلاتهم ومشكلات قراهم ، وتوسيع مشاركتهم فى إتخاذ القرارات التى تهم المجتمع ، وإكسابهم مقومات الحياة الإجتماعية الصحيحة التى تقوم على التعاون وإحترام الآخر والثقة فى قدرات الآخرين ، وتدعم العمل الجماعى المشترك الهادف إلى تحقيق الصالح العام للمجتمع ، ومساعدة الفقراء على إدراك حقيقة مشكلة الفقر وكيفية التغلب عليها وذلك من خلال ما تقوم به الجمعيات من لقاءات وندوات ودورات تدريبية يكون من شأنها تحقيق ذلك.

ثانياً: الأهمية النسبية للأنشطة الخمس المدروسة التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر:

للتعرف على الأهمية النسبية للأنشطة الخمس المدروسة التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر فقد استخدم المتوسط الحسابى المرجح (وتم حسابه بقسمة المتوسط الحسابى على عدد البنود التى يتكون منها كل بعد) وبإستعراض النتائج الواردة بجدول (12) يتضح أن الأنشطة الإقتصادية جاءت فى المرتبة الأولى بمتوسط حسابى مرجح مقداره (1.93) درجة ، يليها فى المرتبة الثانية الأنشطة الصحية بمتوسط حسابى مرجح مقداره (1.88) درجة ، أما الأنشطة التعليمية فقد جاءت فى المرتبة الثالثة بمتوسط حسابى مرجح مقداره (1.82) درجة ، كما جاءت الأنشطة البيئية فى المرتبة الرابعة بمتوسط حسابى مرجح مقداره (1.80) درجة ، وأخيراً تأتى الأنشطة الإجتماعية فى المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابى مرجح مقداره (1.69) درجة.

جدول 12. الأهمية النسبية للأنشطة الخمسة المدروسة التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر.

الأنشطة المدروسة	عدد البنود	المتوسط الحسابى	المتوسط الحسابى المرجح	الترتيب
1- الأنشطة الإقتصادية	13	25.08	1.93	1
2- الأنشطة الصحية	11	20.67	1.88	2
3- الأنشطة التعليمية	14	25.54	1.82	3
4- الأنشطة البيئية	10	18.01	1.80	4
5- الأنشطة الإجتماعية	5	8.46	1.69	5

وبذلك يتضح أن الأنشطة الإقتصادية جاءت فى مقدمة اهتمامات عمل جمعيات تنمية المجتمع المحلى الامر الذى ترتب عليه أن اصبحت الأنشطة الإقتصادية هى أكثر الأنشطة التى يستفيد منها المبحوثين وربما يرجع ذلك لسببين أولهما لما يعانى منه الفقراء من العوز والحاجة لذلك تنشغل جمعيات تنمية المجتمع المحلى فى تدبير الحاجات الأساسية للفقراء من مواد غذائية وملابس ومسكن مناسب عن ما عداها من بقية الحاجات الأخرى لذلك تغلب الأنشطة الإقتصادية على بقية الأنشطة الأخرى المدروسة مما جعلها تأتى فى مقدمة اهتمامات عمل تلك الجمعيات.

وأما السبب الثانى ربما يرجع إلى أن الأنشطة الأربعة الباقية تترتب على الأنشطة الإقتصادية وذلك لأن معظم هذه الأنشطة ان لم يكن جميعها يرتبط بالنواحى الإقتصادية ذلك لأنه إذا استطاعت جمعيات تنمية المجتمع المحلى من خلال ما تقوم به من أنشطة اقتصادية زيادة قدرة الفقراء على الإنتاج وزيادة الدخل سوف يتحولون إلى منتجين قادرين على الإعتماد على أنفسهم فى تأمين الحد اللائق لمستوى المعيشة ، وتلبية الإحتياجات اللازمة لهم ولأسرهم ، ومن ثم سوف تقل معاناتهم من الإصابة بالأمراض وخاصة أمراض سوء التغذية ويتحسن المستوى الصحى لهم ولأسرهم ، وكلما تحسنت الأحوال الصحية للفقراء كلما زادت قدرتهم على العمل والإنتاج ، وكلما زادت فرص تعليمهم وتعليم ابنائهم لزيادة قدرتهم على تدبير الأموال اللازمة للتعليم ومن ثم يتحسن المستوى التعليمى لهم ولابنائهم ، وكلما تحسنت الأحوال التعليمية للفقراء كلما تحسنت جميع جوانب حياتهم مما يترتب عليه أن يكونوا أكثر حرصاً على حماية البيئة ومكوناتها من التلوث والإستنزاف ذلك لأنه لا معنى لحماية البيئة عند الإنسان الفقير الذى يبذل قصارى جهده طوال النهار ليوفر قوت يومه لأسرته فضعف المركز الإقتصادى للفقراء يدفعهم إلى الإهتمام بإشباع حاجاتهم الأساسية على حساب الإهتمام بالبيئة ، كما أنهم سوف يصبحون أكثر اندماجاً ومشاركة فى الأنشطة التى تخدم المجتمع وتساهم فى تنميته ذلك لأنه غالباً لا يتسع المجال أمام الفقراء لإهتمام بقضايا المجتمع نظراً لسعيهم لتلبية الحاجات اليومية والمستمرة لأسرهم والتى تستنفذ كامل طاقاتهم ووقتهم فلا يتوفر لديهم وقت للمشاركة فى أنشطة المجتمع و لهذا أعطت جمعيات تنمية المجتمع المحلى للأنشطة الإقتصادية أولوية كبرى وأهمية على بقية الأنشطة الأخرى المدروسة.

ثالثاً: المعوقات التى تحد من استفادة المبحوثين من الأنشطة التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر:

يتضح من نتائج جدول (13) وجود أربعة عشر معوق تحد من استفادة المبحوثين من الأنشطة التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر وجاءت أهم هذه المعوقات مرتبة تنازلياً حسب نسبة ذكرها على النحو التالى : قصور ميزانية الجمعية عن الوفاء باحتياجات الفقراء بنسبة 68.4 % من المبحوثين ، ثم عدم قيام الجمعية بفتح فصول لمحو أمية غير المتعلمين من الفقراء وذكر ذلك 61.4 % من المبحوثين ، ويلى ذلك عدم كفاية الخدمات الصحية التى تقدمها الجمعية وأفاد بذلك 54.4 % من المبحوثين ، ثم عدم الدقة فى تحديد الفقراء المستحقين للمساعدات وفى تحديد احتياجاتهم الفعلية وذكرذلك 52.6 % من المبحوثين ، ويلى ذلك عدم العدالة فى توزيع خدمات الجمعية على فقراء القرية وأفاد بذلك 47.4 % من المبحوثين ، ثم سوء معاملة بعض العاملين بالجمعية للفقراء وذكر ذلك 40.4 % من المبحوثين ، ويلى ذلك عدم توافر القروض بشروط ميسرة لإقامة مشروعات مدرة للدخل وأفاد بذلك 37.7 % من المبحوثين ، ويليها بقية المعوقات على النحو المبين فى الجدول.

جدول 13. المعوقات التى تحد من استفادة المبحوثين من الأنشطة التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر.

المعوقات	التكرارات	%
1- قصور ميزانية الجمعية عن الوفاء باحتياجات الفقراء	78	68.4
2- عدم قيام الجمعية بفتح فصول لمحو أمية غير المتعلمين من الفقراء	70	61.4
3- عدم كفاية الخدمات الصحية التى تقدمها الجمعية	62	54.4
4- عدم الدقة فى تحديد الفقراء المستحقين للمساعدات وفى تحديد احتياجاتهم الفعلية	60	52.6
5- عدم العدالة فى توزيع خدمات الجمعية على فقراء القرية	54	47.4
6- سوء معاملة بعض العاملين بالجمعية للفقراء	46	40.4
7- عدم توافر القروض بشروط ميسرة لإقامة مشروعات مدرة للدخل	43	37.7
8- عدم تواجد اعضاء مجلس الإدارة والعاملين فى الجمعية معظم الوقت	41	36.0
9- قلة الدورات التدريبية التى تعزز القدرات الإقتصادية للفقراء وتسهل وصولهم لسوق العمل	40	35.1
10- الخوف والخجل بسبب نظرة بعض اهالى القرية المتدنية لمن يتردد على الجمعية لطلب المساعدات المادية او العينية	38	33.3
11- عدم الإعلان والدعاية الكافية للانشطة التى تقدمها الجمعية للفقراء	36	31.6
12- الروتين وتعقد الإجراءات الإدارية اللازمة للحصول على خدمات الجمعية	33	28.9
13- عدم الدعاية الكافية لسيارات القوافل الطبية	32	28.1
14- عدم الإقتناع بقدرة الجمعية على مواجهة مشكلة الفقر ومساعدة الفقراء	31	27.2

رابعاً : مقترحات المبحوثين للتغلب على المعوقات التى تحد من استفادتهم من الأنشطة التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر:

أظهرت النتائج الواردة بجدول (14) أنه يوجد اثنى عشر مقترحاً للتغلب على المعوقات التى تحد من استفادة المبحوثين من الأنشطة التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر وجاءت أهم هذه المقترحات مرتبة تنازلياً حسب نسبة ذكرها على النحو التالى : دعم القدرات المالية للجمعية من قبل الحكومة والأهالى لتمكينها من مساعدة الفقراء والقضاء على مشكلة الفقر حيث اتفق 84.2 % من المبحوثين على هذا المقترح ، ويلى ذلك تشكيل لجان لتحديد المستحقين لدعم ومساعدات الجمعية وتحديد احتياجاتهم الفعلية حيث اتفق 80.7 % من المبحوثين على هذا المقترح ، ثم عمل مشروعات تدر دخل للجمعية وللفقراء وتتناسب مع احتياجاتهم وإمكانياتهم واتفق على هذا المقترح 77.2 % من المبحوثين ، ويلى ذلك قيام الجمعية بتنظيم الدورات التدريبية التى تعزز القدرات الإقتصادية للفقراء وتيسر نفاذهم لسوق العمل واتفق على هذا المقترح 71.1 % من المبحوثين ، ثم قيام الجمعية بالتنسيق مع الهيئات المانحة للقروض لإقراض الفقراء قروضاً بفائدة بسيطة واتفق على ذلك 68.4 % من المبحوثين ، ويلى ذلك تسهيل إجراءات حصول الفقراء على خدمات ومشروعات الجمعية واتفق على ذلك 65.8 % من المبحوثين ، ثم أن تكون هناك جهة إشرافية تقوم بالرقابة والمتابعة المستمرة على العاملين بالجمعية والخدمات التى تقدمها الجمعية للفقراء واتفق على ذلك 60.5 % من المبحوثين ويليها بقية المقترحات على النحو المبين فى الجدول.

جدول 14. مقترحات المبحوثين للتغلب على المعوقات التى تحد من استفادتهم من الأنشطة التى تقوم بها جمعيات تنمية المجتمع المحلى لمواجهة مشكلة الفقر.

المعوقات	التكرارات	%
1- دعم القدرات المالية للجمعية من قبل الحكومة والاهالى لتمكينها من مساعدة الفقراء والقضاء على مشكلة الفقر	96	84.2
2- تشكيل لجان لتحديد المستحقين لدعم ومساعدات الجمعية وتحديد احتياجاتهم الفعلية	92	80.7
3- عمل مشروعات تدر دخل للجمعية وللفقراء وتتناسب مع احتياجاتهم وإمكانياتهم	88	77.2
4- قيام الجمعية بتنظيم الدورات التدريبية التى تعزز القدرات الإقتصادية للفقراء وتيسر نفاذهم لسوق العمل	81	71.1
5- قيام الجمعية بالتنسيق مع الهيئات المانحة للقروض لإقراض الفقراء قروضا بفائدة بسيطة	78	68.4
6- تسهيل إجراءات حصول الفقراء على خدمات ومشروعات الجمعية	75	65.8
7- أن تكون هناك جهة إشرافية تقوم بالرقابة والمتابعة المستمرة على العاملين بالجمعية والخدمات التى تقدمها الجمعية للفقراء	69	60.5
8- قيام الجمعية بفتح فصول لمحو الامية وتشجيع الفقراء غير المتعلمين على الإلتحاق بها	55	48.2
9- قيام الجمعية بعقد دورات تدريبية لتنمية قدرات ومهارات القائمين على جمعيات تنمية المجتمع المحلى	52	45.6
10- قيام الجمعية بالتنسيق مع المستشفيات والإدارات الصحية لتوفير الخدمات الصحية للفقراء	48	42.1
11- الترويج الجيد للانشطة التى تقوم بها الجمعية لمواجهة مشكلة الفقر حتى يعرفها الفقراء	41	36.0
12- قيام الجمعية بتنظيم ندوات مستمرة لتوعية الفقراء بحقوقهم وواجباتهم	30	26.3

التوصيـــات

فى ضوء النتائج التى توصل إليها البحث يمكن وضع التوصيات التالية:

1-توفير الدعم المادى لجمعيات تنمية المجتمع المحلى وكافة الإمكانيات التى تضمن لها الإستقرار والإستمرارية فى أداء أنشطتها ، وتفعيل قدرتها على تحقيق أهدافها ، وتلبية احتياجات الفقراء ، وذلك من خلال زيادة الدعم الحكومى لتلك الجمعيات ، وحث القادرين من الأهالى على التكاتف لإمداد الجمعيات بما يلزمها من موارد مالية على أن يكون هناك توازن بين ما تملكه الجمعيات من إمكانيات بشرية ومالية وتسهيلات مادية وتقنية وعدد الفقراء التى تغطيهم خدمات هذه الجمعيات حتى تستطيع الجمعيات تقديم خدماتها وأنشطتها بالجودة المطلوبة.

2- قيام جمعيات تنمية المجتمع المحلى بتحسين الأوضاع الإقتصادية للفقراء ودعمهم إجتماعياً وذلك بمساعدتهم على الحصول على تمويل للمشروعات الإقتصادية الصغيرة والمتناهية الصغر، وذلك عن طريق قيام تلك الجمعيات بالتنسيق مع الهيئات الإئتمانية المانحة للقروض مثل الصندوق الإجتماعى للتنمية وصندوق التنمية المحلية لتمويل تلك المشروعات للفقراء بأقل سعر فائدة ممكن وبإجراءات مبسطة ، ونظم ميسرة لسداد الأقساط مع تشجيع مشاركة القطاع الخاص لتوفير الإستثمارات اللازمة لتوفير فرص عمل للفقراء ، مع إعطاء أهمية للمرأة الريفية ، وفتح أسواق العمل أمامها مع تشجيع نمط الإنتاج المنزلى الذى يتلائم مع ظروف البعض من النساء للإستفادة بأوقات فراغهن بجوار رعاية صغارهن ، وتوفير التدريب اللازم لهن ، وتسهيل حصولهن على القروض ، مع المساواة بين الرجال و النساء فى فرص العمل وكذا الأجور .

3- تفعيل دور وسائل الإعلام فى نشر أهداف وأنشطة مشروعات جمعيات تنمية المجتمع المحلى وذلك بالإعلان عنها فى برامجها المختلفة حتى يتعرف الفقراء بالريف على تلك الأنشطة ، وإجراءات الحصول عليها ومن ثم إمكانية الإستفادة منها هذا من جانب ، ومن جانب آخر تشجيع القادرين من أفراد المجتمع على تدعيم تلك الجمعيات والمشاركة فى أنشطتها من خلال نشر القيم الدينية والمجتمعية التى تنادى وتؤكد على الإهتمام بالفقراء ، وتحثهم على التكافل الإجتماعى ، وتعمل على تنمية الوازع الدينى لديهم من خلال توضيح الثواب الذى يعود عليهم من تطبيق تعاليم الدين السمح فى هذا المجال خاصة فى ظل ما يتمتع به الإنسان المصرى من حب للخير والرغبة فى التضامن لمساعدة المحتاج وتقديم الخدمات ابتغاء وجه الله.

4- تفعيل دور الإتحاد الإقليمى للجمعيات الأهلية فى توفير الدعم اللازم لجمعيات تنمية المجتمع المحلى لتحقق أنشطتها خاصة فى المناطق الريفية ، مع ضمان تقديم الخدمات للفقراء بشكل لائق ، والحد من بعض الممارسات السلبية التى تؤثر على وصولها للفقراء.

5- ضرورة التنسيق بين المنظمات والهيئات الكائنة فى نطاق عمل جمعية تنمية المجتمع المحلى والعاملة على مواجهة مشكلة الفقر لضمان تكامل الخدمات المقدمة للفقراء ، ولتوحيد الجهود وزيادة الإستفادة من الموارد المتاحة بتلك المنظمات فى حل مشكلة الفقر، ومنع إزدواجية العمل وتلافى التكرار والتضارب فيما بينهم.

6- قيام وزارة التضامن الإجتماعى بمتابعة عمل جمعيات تنمية المجتمع المحلى بالمناطق الريفية لإزالة العقبات التى تواجه تلك الجمعيات وتوفير الحماية القانونية لها ، مع تنظيم برنامج تدريبى للعاملين بتلك الجمعيات بغرض تنمية قدراتهم ومهاراتهم الهادفة مساعدة الفقراء ومواجهة مشكلة الفقر .

7- ضرورة تقييم أوضاع جمعيات تنمية المجتمع المحلى فى مواجهة مشكلة الفقر بصفة دورية بهدف الإستفادة من نتائج التقويم فى مجال تحسين مستويات استفادة الفقراء من الأنشطة التى تقوم بها الجمعيات للتصدى لمشكلة الفقر ، واستحداث مجالات عمل جديدة تتوافق مع ظروف الفقراء وإمكانياتهم من جانب ، وتتوافق مع ما يمر به المجتمع المصرى من أحداث إقتصادية وإجتماعية وسياسية من جانب آخر.

8- ضرورة قيام الدولة بتسلم أراضى زراعية مستصلحة للأسر الفقيرة غير الحائزة للأرض الزراعية والأسر ذات الحيازات الصغيرة على أقساط طويلة الأجل ، مع توفير الظروف المناسبة لإقامة حياة معيشية جديدة ومستقرة بالمناطق المستحدثة ، وتوفير مستلزمات الإنتاج والميكنة بصورة مدعمة حيث أظهرت النتائج أن 34.2 % من الأسر الريفية غير حائزة للأراضى الزراعية وأن 44.7 % من الأسر الريفية تتراوح الحيازة الأرضية الزراعية لهم مابين (5 – 24) قيراط فى حين أن أعلى نسبة من ارباب الأسر الريفية الفقيرة يعملون بالزراعة حيث بلغت نسبتهم 57.9 %.

9- ضرورة أن يهتم القائمون على تنمية المجتمعات الريفية والمسئولون والقائمون على أمر هذه الجمعيات بالتدخل المخلص للقضاء على المعوقات التى تحد من استفادة المبحوثين من الأنشطة التى تقوم بها الجمعيات لمواجهة مشكلة الفقر ، والأخذ بمقترحات المبحوثين للتغلب على هذه المعوقات حتى تزداد فعالية هذه الجمعيات فى مواجهة مشكلة الفقر.

المراجع

الإمام ، محمد السيد (2006) :المجتمع الريفى : رؤية حول واقعه ومستقبله ، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، المنصورة .

البنك الدولى (1997) : دليل الممارسات السليمة بشأن وضع القوانين المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية ، التنمية الإجتماعية القابلة للإستمرار بيئياً وإجتماعياً .

البنك الدولى (1992) : دراسة قطرية عن تخفيف حدة الفقر خلال تنفيذ برامج التكيف الهيكلى ، واشنطن ، أغسطس.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (2013) : الفقر متعدد الأبعاد : التعليم ، الصحة ، مستوى المعيشة.

الحيدرى ، عبد الرحيم عبد الرحيم (غير مبين التاريخ) : تكوين وإدارة المنظمات الريفية غير الحكومية والعوائد الإجتماعية المترتبة على مشاركة المزارعين فى برامج التنمية .

السيد ، هالة ؛ وطارق عمارة (2008) : دور المنظمات غير الحكومية فى تمكين المرأة الفقيرة للتعامل مع آليات سوق العمل ، دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع ، مجلة دراسات فى الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد 24 ، الجزء 3 .

العزبى ، محمد إبراهيم ؛ وهشام عبد الرازق الهلباوى (2002) : دراسة تقيمية لجمعيات تنمية المجتمع المحلى بريف المنوفية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، كلية الزراعة ، جامعة الأسكندرية.

الهلباوى ، هشام عبد الرازق (1998) : دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية الريفية ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية .

بالى ، عبد الجواد السيد ؛ ومحمد محمد حيدق (2016): تفعيل لجان الزكاه لمواجهة مشكلة الفقر الريفى ببعض قرى محافظة كفر الشيخ ، مجلة العلوم الزراعية والبيئية ، جامعة دمنهور، مجلد (15) ، العدد (3).

خميس ، محمد إبراهيم عنتر (2001): الفقر وعلاقته ببعض الممارسات التنموية بين الريفيين ، دراسة استكشافية ببعض قرى محافظتى سوهاج وكفر الشيخ ، مشروع بحثى مقدم إلى برنامج تدعيم المشاركة فى بحوث التنمية ، مركز البحوث الإجتماعية ، الجامعة الأمريكية ، القاهرة.

رميح ، يسرى عبد المولى حسن ؛ ومحمود صالح محمود (2002) : اتجاهات الريفيين نحو جمعيات تنمية المجتمع ، دراسة ميدانية فى أربع قرى مصرية ، المجلة المصرية للبحوث الزراعية.

سجلات جمعيات تنمية المجتمع المحلى بقرى الدراسة (2017).

سمك، نجوى ؛ والسيد صدق عابدين (2002) : دور المنظمات غير الحكومية فى ظل العولمة ، الخبرتان المصرية واليابانية ، مركز الدراسات الأسيوية ، القاهرة.

عبد الجواد ، مصطفى خلف (1983): الفقر والسلوك الإتجانى : دراسة ميدانية مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأداب ، جامعة المنيا.

عبد الخالق ، دعاء فتحى ؛ ومجدى على يحيى ؛ وجاسنت إبراهيم ريحان (2014) : علاقة بعض المتغيرات بدرجة جودة الحياة فى إحدى القرى بمحافظة القليوبية : دراسة حالة بقرية منية شبين ، مركز شبين القناطر ، مجلة البحوث الزراعية ، جامعة كفر الشيخ ، المجلد (40) ، العدد الرابع.

قطب ، ماجدة محمد ؛ وسونيا محيى الدين نصرت ؛ وزينب عوض عبد الحميد (2008): بعض مجالات الدعم الحكومى للريفيين وأثارها على الإنتاج الزراعى بقريتين بمحافظة الشرقية ، المؤتمر السنوى الثامن والثلاثون لقضايا السكان والتنمية - الواقع والتحديات ، معهد التخطيط القومى ، المركز الديموجرافى ، القاهرة ، ديسمبر .

قنديل ، أمانى (1995) : دراسة ميدانية لمشروعات عينة من الجمعيات الأهلية فى مصر واحتياجاتها بعد مؤتمر السكان والتنمية ، اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية ، القاهرة.

قنديل ، أمانى ؛ وسارة بن نفيسة (1995) : المناقشة الختامية فى أمانى قنديل وسارة بن نفيسة ، الجمعيات الأهلية فى مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة.

محرم ، إبراهيم (1990) : التنمية الريفية ، سلسلة التثقيف التعاونى ، مركز عمر لطفى للتدريب التعاونى الزراعى ، الإسماعيلية ، العدد (12).

مديرية التضامن الإجتماعى بمحافظة كفر الشيخ (2017) : قطاع الشئون الإجتماعية ، إدارة الجمعيات والإتحادات.

معهد التخطيط القومى(2012) : مقتضيات وإتجاهات تطوير استراتيجية التنمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفادة من الفكر الإقتصادى ومن تجارب الدول فى مواجهة الأزمة الإقتصادية العالمية كسلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم (232) ، القاهرة.

معهد التخطيط القومى بالتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (2010) : دليل التنمية البشرية ، مصر.

معهد التخطيط القومى بالتعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (أعداد مختلفة): تقرير التنمية البشرية لمصر والعالم .

نصرت ، سونيا محمد محيى الدين (2011) : دور جمعية تنمية المجتمع المحلى فى مواجهة الفقر فى بعض قرى محافظة الشرقية ، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، مجلد (2) ، العدد (4).

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى (2010) : قطاع الشئون الإقتصادية ، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى ، نشرات الإقتصاد الزراعى ، أعداد متفرقة ، القاهرة.

وزارة الشئون الإجتماعية (1964) : العلاقات العامة بوزارة الشئون الإجتماعية ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

Bhaskar. Indu & Geethakutty (2001): Role of Non – Governmental Organizations (NGOs) In Rural Development, Journal of Tropical Agriculture, 39.

The Role of Local Community Development Associations in Facing Poverty in Some Villages in Kafr El-Sheikh Governorate

Tiesseer K. Bazina

Rural Community Research Department, Agricultural Extension & Rural Development Research Institute, ARC.

ABSTRACT

The research aimed at identifying the benefit level of the heads of poor rural households from economic, health, educational, environmental, and social activities carried out by the local community development associations for facing the problem of poverty, identifying the relative importance of these five activities, identifying the obstacles that limit the heads of households from benefiting of these activities, and their suggestions to overcome these obstacles. The research was conducted on a systematic random sample of 114 heads of households represented 10% of the total heads of households registered in the records of the community development associations in the three studied villages. Data were collected during August and September 2017 by using a questionnaire through the personal interview. Data were presented through frequencies, percentages, means, weighted arithmetic mean, and alpha coefficient. The research revealed the following results: 1- The results showed that 52.6%, 59.6%, 66.7%, 51.8% and 62.3% of the heads of poor rural households were in low category of benefit from economic, health, educational, environmental and social activities carried out by the local community development associations for facing the problem of poverty, in that order. 2- The studied activities can be arranged in descending order as follows: economic activities in the top; followed by health activities, educational activities, environmental activities, social activities, in that order. 3- The most important obstacles that limit the heads of poor rural households from the benefit of the activities of the local community development associations for facing the problem of poverty were respectively: the limited budget of the association to meet the needs of the poor 68.4%, the association does not open classes for illiteracy for the uneducated poor 61.4%, and not enough health services provided by the association 54.4%.4- The most important suggestions to overcome that obstacles were, respectively: supporting the financial capacity of the association by the government and the people to enable it to help the poor and eliminate the problem of poverty 84.2%, forming committees to determine the deserving people to get support and help from the association and determining Their actual needs 80.7%, and establishing projects that generate income for the association and the poor which suit with their needs and their possibilities77.2%.